



مركز البحوث
الاستراتيجية

مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

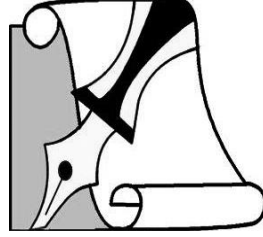
التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net

Email: baheth@bahethcenter.net

bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

مقدمة

تتصدّر مسيرة العودة المستمرة والمرشحة للاستمرار المشهد الفلسطيني، مع أنّ هناك مخاطر تتعاظم أمامها وتهدّدها، ناجمة من ضغوط عربية ودولية تهدف إلى وقفها، خشية من أن تقود الأمور إلى مواجهة عسكرية جزاء تداعيات المجزرة التي ترتكبها إسرائيل وتهدّد بتوسيعها، كما يظهر بتهديدات قادتها بضرب عمق غزة للضغط لإنهاء مسيرة العودة، وهو ما سيقود إلى اندلاع حرب جديدة يسعى الأطراف إلى تجنبها بسلوك سياسة حاقّة الهاوية، ويجب قطع الطريق على العدو حتى لا يحرف الاتجاه عن المسيرة، وما حقّقه كرسالة قوية للعدو والعالم والإقليم.

في حين لازالت المسيرة لحدّ الآن تلقى تجاوب فلسطيني وإجماع فصائلي، حيث اعتبر عضو مركزية فتح عباس زكي أن مسيرة العودة والجهود الشعبية المبذولة في قطاع غزة، ستدفع القضية الفلسطينية إلى الأمام، لافتاً إلى أن مسيرة العودة تحدي كبير لكل المؤامرات التي تهدف إلى تصفية القضية، وأنّه رغم الخلافات الكبيرة بيننا وبين حركة حماس، إلا أنّ الشعب في غزة بكل مشاركته السياسية، وانتماءاته الفكرية خرج بشكلٍ موحدٍ لنجدة القضية، وترك الخلافات والانقسامات الداخلية وتوجّه بصدرة العاري إلى المحتل الذي يواجه مأزقاً حقيقياً تجلّى في إعادة حق العودة إلى الوعي الفلسطيني.

وينتظر الفلسطينيون هذا الشهر حدثين بارزين هما انعقاد القمة العربية في السعودية لتأكيد الموقف من صفقة القرن والاستمرار في الموقف الذي يعتبر أن الولايات المتحدة لم تعدّ شريك بسبب مواقفها المنحازة للعدو الصهيوني، والحدث الآخر هو انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني أواخر الشهر الحالي في رام الله وسط تأكيد من حركتي الجهاد وحماس بمقاطعة المجلس الوطني وهو ما سيكون موقف العديد من الفصائل. إضافةً إلى تحركات الأسرى والتضامن معهم

والذي سيكون في أوجه يوم ١٧-٤، يوم الأسير الفلسطيني، مع تصعيد المعتقلين الإداريين بمقاطعة المحاكم وتطوّرت إلى الإضراب عن الطعام.

ورأى إعلام العدو أن عدم تفاعل ترامب وبن سلمان مع الأحداث الجارية في غزة يدلّ على تبني استراتيجية أمريكية سعودية جديدة تقضي بعدم توسيع الصراعات والأزمات الإقليمية التي سيشهدها الشرق الأوسط، والعمل على علاج هذه الأزمات داخل حدود الدولة أو المنطقة التي تمرّ بها الأزمة، كما تدلّ الإستراتيجية الجديدة على أن الأزمات التي سيتمّ عرضها على جدول الأعمال الدولي بما في ذلك التدخّل الدولي هي الأزمات التي قد يتمخّض عنها احتماليّة وقوع حرب دولية، مثل الصراع ضد إيران الذي يعتبر حالياً على سلّم أولويات كل من ترامب وبن سلمان.

وعليه فالصراع الإسرائيلي الفلسطيني لا يشكّل تهديداً عالمياً أو حتى إقليمياً، ولذلك لا يجب تسليط الضوء عليه سواء كان على المستوى العالمي أو المستوى العربي، وهو ما فعلته مصر والأردن اللتان تجنبتا التعليق على أحداث مسيرة العودة.

كشفت مصادر عسكرية رفيعة في جيش الاحتلال عن مخاوف كبيرة جداً في المنظومة الأمنية الإسرائيلية من محاولات حماس لإشعال الأوضاع خلال الأيام المقبلة، وبأن التقديرات الأمنية المستجدة تشير إلى أن حماس ستلجأ إلى المساس بالإستقرار الأمني الإسرائيلي بطرق أخرى غير المظاهرات.

فيما أكّد الرئيس عباس عشية الذهاب للقمة العربية على الموقف الفلسطيني الواضح تجاهها تجاه العملية السياسية، والمتمثّل بثلاث قضايا أولها أن الراعي الأمريكي لم يعد نزيها ولم يكن، ما يتطلّب إنهاء الاحتكار الأمريكي للسلام، وثانياً أنه لا يوجد شريك للسلام في إسرائيل وثالثاً ما يتعلّق بالنصوص التي يتحدّث فيها ترامب أن القدس واللجئيين وحلّ الدولتين خارج النص فإنه لم يتبقّ شيء للحديث عنه، مؤكّداً أن الصفقة الأمريكية مرفوضة مسبقاً لأنه

مهما جرى تعديلها، لأنها لا ترقى إلى مستوى الحد الأدنى الذي جاء في إطار رؤية الرئيس عباس للسلام.

مسيرات العودة

بدأت صباح الجمعة ٣٠-٣-٢٠١٨ فعاليات مسيرة العودة الكبرى، متزامنة مع إحياء ذكرى يوم الأرض، حيث تجمهر عشرات الآلاف من الفلسطينيين، في عدة مواقع قرب السياج على حدود قطاع غزة، للمطالبة بالعودة. وتبعد خيام العودة المُقامة على طول الحدود الشرقية لقطاع غزة، نحو ٧٠٠ متر عن السياج، ومن المقرر أن تصل فعاليات المسيرات ذروتها في ١٥ أيار المقبل ذكرى النكبة. وأطلقت قوات الاحتلال في اليوم الأول للمسيرة نيران أسلحتها صوب المتظاهرين السلميين في خرق واضح لكافة المواثيق الدولية، ما أسفر عن استشهاد ١٦ مواطناً وإصابة ١٤٩٠ آخرين بينها حالات خطيرة، ثم توالى المسيرات مروراً بجمعة الكوتشوك، ويقمع جيش الاحتلال هذه الفعاليات السلمية بالقوة ما أسفر عن استشهاد أكثر من ٣١ فلسطينياً، وإصابة و ٢٨٥٠ بالرصاص الحي والاختناق بينهم ٧٩ بحالة خطيرة خلال تسعة أيام جراء قمع قوات الاحتلال حراك العودة والجمعة الثالثة للاحتشاد الشعبي تحت عنوان (رفع علم فلسطين وحرق علم الاحتلال).

وأكدت الهيئة الوطنية العليا لمخيم ومسيرة العودة وكسر الحصار بأن حجم الإصرار الجماهيري على التواجد بقوة في الميدان رسالة واضحة للعالم بأن شعبنا موحد في تصديده للاحتلال، ورفضه لمشاريع التصفية للقضية الفلسطينية، وفي مقدمتها ما يُسمى "صفقة القرن" أو الحلول الإقليمية أو الحلول المؤقتة، ورفض المواقف الأمريكية تجاه قضية القدس والملاجئين.

وأكدت على أهداف مسيرات العودة، باعتبارها وسيلة كفاحية شعبية سلمية مستمرة، وتعبّر عن رغبة الشعب الفلسطيني في إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين إلى ديارهم التي سُردوا منها قسراً، وشدّدت على الطابع الشعبي الوطني الوحدوي تحت راية العلم الفلسطيني فقط، ومرجعية قيادية واحدة وضرورة أن

تشمل فعاليتها كافة أماكن تواجد الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج في رسالة موحدة حول وحدة الشعب والقضية الوطنية الفلسطينية، وحقه في تصعيد المقاومة الشعبية والنضال الفلسطيني في مواجهة الاحتلال. ودعت أبناء الشعب الفلسطيني والأمة العربية وأحرار العالم لإسناد مسيرات العودة، وحذرت من اللقاءات الطبيعية الرسمية وغير الرسمية مع العدو، ودعت الشعوب العربية وأحرار العالم إلى تعزيز مقاطعة دولة الاحتلال على كافة الصعد وخاصة المقاطعة الاقتصادية والتظاهر أمام سفاراته، والمطالبة بطرد السفراء.

من جهتها أكدت القوى الوطنية والإسلامية بمحافظة رام الله والبيرة، استمرار واستدامة الفعاليات الجماهيرية والشعبية في كل الأراضي الفلسطينية رفضاً للقرارات الأميركية المعادية ولمحاولات الاحتلال فرض الوقائع على الأرض، وأكدت على استمرار أيام الغضب الشعبي في كل الأراضي المحتلة وإقامة الصلوات على مناطق التماس والحواجز وقرب المستوطنات وفي كل مخيمات اللجوء والشتات. وشددت القوى على أهمية اضطلاع المجتمع الدولي بدوره في العمل الفوري لرفع الحصار الظالم والجائر الذي يفرضه الاحتلال على شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة وكل الأراضي المحتلة، مع أهمية العمل على توفير الاحتياجات الطبية والإغاثية ومعالجة الجرحى الذين جرى استهدافهم، في إطار الفعاليات الجماهيرية والشعبية.

وقال القيادي في حركة حماس، سامي أبو زهري أن حماس حذرت طويلاً من انفجار قطاع غزة، ولم يتم التقاط الرسالة، مشدداً على أن مطلب العودة لا تراجع عنه وأن إنهاء الحصار تحصيل حاصل. ويعاني قطاع غزة حالياً من أزمات معيشية وإنسانية حادة، جراء استمرار "إسرائيل" بفرض حصارها عليه من ١١ سنة، إضافةً إلى عقوبات اتخذها الرئيس محمود عباس قبل عام، ومن بين تلك العقوبات فرض ضرائب على وقود محطة الكهرباء، والطلب من "إسرائيل" تقليص إمداداتها من الطاقة، إضافة إلى تقليص رواتب موظفي السلطة، وإحالة الآلاف منهم للتقاعد المبكر، وتقليص التحويلات الطبية والأدوية للقطاع.

ونفت حركة حماس التقارير التي تحدثت عن وجود ضغوط تمارسها دول عربية لوقف مسيرات العودة الكبرى في قطاع غزة، وأشار عضو المكتب السياسي لحماس حسام بدران إلى

أن "الجميع يعلم أن هذا قرار الشعب كله، وأن السبيل الوحيد للتعامل مع الجماهير هو بالاستجابة لمطالبها والتعامل بجدية مع تطلعاتها"، والحراك الشعبي الجماهيري المتواصل في غزة على وجه الخصوص، هو فعل يشارك فيه مختلف مكونات الشعب الفلسطيني، ولا يقتصر على جهة دون أخرى، وهو صوت الفلسطينيين في كل مكان للمطالبة في حقهم في العودة، وكذلك ضرورة إنهاء الحصار الظالم المفروض على قطاع غزة، مشدداً على أن الاحتلال في حالة إرباك في مواجهة هذه المسيرات، وهو يستخدم كل الأساليب لتشويه صورتها لتبرير آلة القتل التي يستخدمها ضد المدنيين.

وكانت صحيفة "لوبوان" الفرنسية نشرت تقريراً، أكدت فيه أنه رغم الأحداث الدامية في غزة ظلّ الموقف العربي محتشماً، ولم تعرب أي من مصر أو الأردن، اللتين تربطهما اتفاقية سلام مع إسرائيل، عن تنديدهما بأعمال العنف التي طالت الفلسطينيين العزل الذين سقطوا بالرصاص الإسرائيلي.

من جهتها قالت منظمة التحرير الفلسطينية، أن الشعب الفلسطيني أثبت حبه المطلق للحياة ودفاعه عن حريته من خلال ابتكاره لوسائل خلاقة وابداعية للمقاومة الشعبية وجرأته في مواجهة جيش الاحتلال وآلة الحرب الإسرائيلية، وأكدت عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير حنان عشاوي، استمرار وإصرار القيادة الفلسطينية في تجسيد حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة بالمحافل والمؤسسات الدولية حتى التحرر ونيل الاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة على حدود العام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

وأدانت سياسة المجازر التي تعتمدها دولة الاحتلال، واعتبرتها تأكيد على عجز المنظومة الدولية في لجم إسرائيل، ومنحها الحصانة اللازمة لمواصلة نهجها العنصري القائم على القضاء على الوجود الفلسطيني عبر الاستمرار في سياسة التطهير العرقي والتهجير القسري لتفريغ الأرض من سكانها الأصليين وتصفية القضية الفلسطينية وفرض إسرائيل الكبرى.

واستكرت الموقف الأميركي المثين الذي حال دون تبني مجلس الأمن بياناً يطالب إسرائيل باحترام القانون الدولي واحترام حق المدنيين في التظاهر السلمي، مبيّنة أن فشل مجلس الأمن

الدولي في الاتفاق على بيان مشترك بشأن غزة للمرة الثانية، يؤكّد عجز المجلس بالقيام بمهامّه وعدم قدرته على وقف الجرائم التي ترتكب بحق الشعب الفلسطيني، كما يبرهن على التواطؤ الأمريكي المطلق مع الاحتلال العسكري واستماتته في الدفاع عن إسرائيل وجرائمها ودعمه ومشاركته في إهدار أرواح الأبرياء العزل.

وأشارت إلى أن إخفاق مجلس الأمن بالحفاظ على المنظومة القانونية والإنسانية والخضوع لسلك الولايات المتحدة الأهوج، يوفّر الغطاء القانوني والسياسي لإسرائيل لمواصلة جرائمها ويساهم في حمايتها من المساءلة والمحاسبة في مخالفة صريحة وواضحة لجميع القوانين الدولية والقرارات الأممية.

وطالبت بإجراء تحقيق دولي مُحايد وموقف أممي موحد وجاد للعمل على توفير الحماية العاجلة للشعب الفلسطيني، ومساءلة ومحاسبة إسرائيل ولجمها، واعتماد مواقف عملية وفاعلة تجاه الموقف الأميركي الذي يشكّل خطراً على الأمن والسلام الدوليين.

ومن جهتها أدانت وزارة الخارجية والمغربين بأشد العبارات إقدام الولايات المتحدة على إفشال صدور بيان عن مجلس الأمن بالأمس للمرة الثانية بخصوص ما يجري على حدود قطاع غزة، وأوضحت أن الإدارة الأميركية أفشلت مشروع بيان آخر مماثل، بالرغم من تواضع البيان وغير إلزامه بشيء، وما ذكر فيه هو أضعف ما يمكن أن يصدر عن مجلس الأمن.

واعتبرت الوزارة أن الموقف الأميركي المنحاز بشكلٍ أعمى للاحتلال يمثّل حماية مقصودة وتغطية مباشرة على المذبحة المتواصلة التي ترتكبها سلطات الاحتلال ضد أبناء الشعب الفلسطيني المشاركين في مسيرات العودة السلمية على حدود قطاع غزة، كما أنه امتداد لمواقف أميركية مُعادية للشعب الفلسطيني وحقوقه، واستمراراً في محاولاتها لإجهاض أي جهد فلسطيني وعربي مشترك في مجلس الأمن، وترجمة لمواقفها السياسية ومشاريعها الهادفة إلى تصفية القضية الفلسطينية.

وأكدت أنها ستواصل العمل بكل قوة من أجل توفير الحماية الدولية من لشعبنا، وتتبع جميع الإجراءات القانونية الدولية لتشكيل لجنة تحقيق أممية في جرائم الاحتلال، ومحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين من سياسيين وأمنيين وعسكريين.

وقال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية، بأن مسيرات العودة هي معركة في ميدان الوعي والحقيقة والتأكيد على ثوابت الشعب الفلسطيني. مؤكداً أن الشعب الفلسطيني شعبنا قادر على أن يخلط الأوراق في أصعب الظروف وفي وأحلكها، مشدداً على أن الجماهير المنتفضة في مسيرات العودة الكبرى دكت نظرية الأمن لدى الاحتلال وهي معركة في عالم الوعي والسياسة، وأن مسيرة العودة السلمية هي معركة في ميدان التأكيد على ثوابت الشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حق العودة المقدس لكل أرض فلسطين وعاصمتها القدس الأبدية.

من جهته استنكر أمين سر اللجنة التنفيذية صائب عريقات، مواصلة حملة التحريض التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، دفاعاً عن الاحتلال والمجازر التي ترتكبها في أرض فلسطين المحتلة؛ وقال: " نستغرب تباكي الإدارة الأمريكية على الأطفال الذين أريد لهم أن ينسوا حقهم في العودة إلى ديارهم التي شرد منها أبائهم وأجدادهم بالقوة، ولكنهم أصرّوا على التمسك بهذا الحق وتوجيه رسائلهم السلمية المذوية إلى العالم بضرورة إنفاذ هذا الحق. وتساءل عريقات لماذا يبرّر بيان وزارة الخارجية الأمريكية قتلهم لهذا السبب، ويصوره على أنه إجراء طبيعي يقوم به جيش الاحتلال؟". وشدد على أن الحل الوحيد الذي يكفل معالجة المشاكل الإنسانية في قطاع غزة التي تتحدث عنها الإدارة الأمريكية يتمثل في رفع الحصار فوراً وإنهاء الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧ وتجسيد سيادة دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية". وقال: "سواصل حراكنا القانوني والسياسي السلمي في المحافل الدولية بما في ذلك تقديم ملفات مجرمي الحرب الإسرائيليين إلى المحكمة الجنائية الدولية وغيرها من الهيئات الأممية من أجل حماية حقوق شعبنا وتأمين الحماية الدولية له ومحاسبة الاحتلال على انتهاكاته الممنهجة والمتواصلة للقانون الدولي وفتح تحقيق فوري في جرائمه، يوازيه حراك شعبي سلمي حتى نيل جميع حقوقنا غير القابلة للتصرف وفي مقدمتها حقنا في تقرير المصير والاستقلال والعودة".

وبيّن استطلاع رأي أن نسبة ٩٨% من اللاجئين متمسكون بحق العودة لأوطانهم وأراضيهم التي هجّروا منها عام ١٩٤٨، بينما أظهر أن نسبة ٧٢% يمتلكون معلومات كافية عن مدنهم وبلداتهم التي هجّروا منها، وأن ٩١% من اللاجئين يمتلكون فنانة مؤكدة في إمكانية تحقيق حق العودة .

وحول الوسائل المتخذة من أجل تحقيق العودة بيّن الاستطلاع أن نسبة ٥٥,٤% من اللاجئين أقرّوا بأن المقاومة هي أفضل السبل لتحقيق العودة للأوطان، التي هجّروا منها، بالمقابل ٢٢% من اللاجئين أكدوا أن أفضل الوسائل هي المقاومة بالتزامن مع المفاوضات السياسية التي تعمل بدورها على تأكيد مبدأ حق العودة وترسيخها.

كما أظهر الاستطلاع أن نسبة ٦٣% يؤيّدون اللجوء إلى المحاكم الدولية لإرغام إسرائيل على تطبيق مقررات الأمم المتحدة الخاصة بحق العودة، فيما يرى ٣٧% عدم جدوى اللجوء للمحاكم الدولية لعدم قدرتها على الضغط على إسرائيل لتنفيذ القرارات الدولية.

جاء ذلك خلال تنظيم نقابة الصحفيين الفلسطينيين، بالتعاون مع مركز الدراسات والرأي العام بجامعة الأقصى لقاء، استعرض نتائج استطلاع حول تمسك اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة بحق العودة، وأشار نائب نقيب الصحفيين تحسين الأسطل، إلى أن نتائج الاستطلاع تؤكد تمسك اللاجئين الفلسطينيين بحقهم في أراضيهم التي هجّروا منها في أعقاب النكبة.

وأكد على أنه لا يمكن لأحد تقرير مصير اللاجئين الفلسطينيين بدلاً عنهم، باعتباره حقاً مقدساً غير قابل للتصرف، وأن الفلسطينيين يرفضون كل ما يُصاغ لهم من إجراءات من أجل التنازل عن حقهم في العودة إلى ديارهم التي هجّروا منها.

وهدد وزير الأمن الإسرائيلي، أفيغدور ليرمان، بفتح تحقيق مع المسؤولين في مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة "بتسليم"، وقال: "اتصلت بالمستشار القانوني وطلبت منه استجواب رؤساء مركز "بتسليم" حول التحريض على العصيان، نتيجة لدعوتهم الجنود لرفض أوامر حماية الحدود"، وقال: "سنضع حداً لهذا".

فيما رفض المركز التهديد بالتحقيق مع رؤسائه بتهمة تحريض جنود جيش الاحتلال على عصيان الأوامر، وعقبت "بتسليم" على تهديد ليبرمان بالقول "تكرر دعوتنا إلى رفض الأوامر غير القانونية الفاضحة لاستخدام القوة المميتة ضد المتظاهرين الذين لا يعرضون أحد للخطر، وإن ملاحظاتك، والتي يشير بعضها إلى أنه من المشروع إطلاق النار على المشاركين في المظاهرات في غزة، تشير إلى إزدراء عميقٍ للمبادئ الأخلاقية الأساسية". وإن طلب الوزير غير مبرر ولا أساس له على الإطلاق: عندما طلب من المستشار القانوني التحقيق في ندائنا، فإنه اعتمد على المادة ١١٠ من قانون العقوبات الإسرائيلي، ومع ذلك، تتناول هذه المادة عصيان "أوامر" قانونية، لذلك فإنه هو ليبرمان الذي يحرض على انتهاك القانون، وكان "بتسليم" أطلق حملة دعا من خلال جنود جيش الاحتلال عدم الامتثال لإطلاق النار على المتظاهرين المدنيين، وقال في بيان إن "إطلاق النار على العزل الذين لا يشكّلون خطراً على أحد مخالف للقانون".

وأضافت "بتسليم"، "يُحظر إصدار تعليمات للجنود بأن يطلقوا النار على أشخاص يقتربون من الجدار أو يلحقون به الضرر أو يحاولون اجتيازه. بالطبع يمكن للجيش أن يمنع هذه الأفعال بل ويُسمح له اعتقال من يحاولون الإقدام عليها ولكن هنالك حظر قاطع يمنع إطلاق النار لهذه الأسباب وحدها؛" والانصياع لتعليمات مخالفة بوضوح للقانون تعتبر مخالفة جنائية، لذلك إذا تلقى الجنود في الميدان أوامر بإطلاق الرصاص الحيّ على المواطنين العزل فعليهم يقع واجب رفض الانصياع لها.

في حين هدّد جيش الاحتلال بقصف واستهداف مواقع ومقرّات ومصالح لحركة حماس في قطاع غزة حال استمرّت مسيرات العودة الكبرى واستمرار التظاهرات عند السياج الأمني شرقي القطاع، ونُقِل عن ضباط في جيش الاحتلال قولهم أن المؤسسة الأمنية كما الجيش لا تقبل أن تحوّل مسيرات العودة الأسبوعية منطقة السياج الأمني لمعركة وحرب استنزاف لمدة طويلة سواء فوق الأرض بالمظاهرات والمسيرات والمواجهات وحتى تحت الأرض عبر مواصلة حفر الأنفاق.

ونكرت صحيفة "هآرتس"، أن الجيش يرحّج أن حركة حماس التي تقوم بتسيير وتنظيم المسيرات والتظاهرات في الميدان وستحاول الحفاظ على ذروتها حتى منتصف أيار القادم، في حين سيخرج عدد الضحايا المرتفع المجتمع الدولي من لا مبالاته والذهاب نحو ممارسة ضغوط سياسية على إسرائيل.

وتفادياً لأي ضغوطات دولية ومنعاً لإحراج إسرائيل، فالجيش سيحاول التقليل من عدد المصابين بالتظاهرات المقبلة خشية من تأليب الرأي العام والمجتمع الدولي على تل أبيب، وأيضاً تحسب لإمكانية تدهور نحو مواجهة عسكرية شاملة وواسعة في القطاع، والتي لا ترغب بها حماس الآن" حسب وجهة نظر الاستخبارات الإسرائيلية.

كما أن المستوى السياسي الإسرائيلي، غير معني بالتصعيد على جبهة القطاع سواءً بسبب الثمن الباهظ المرتبط بمثل هذه المواجهة واستبعاد تحقيق الأهداف من هذه المواجهة وتكبّد بخسائر بشرية فادحة بصفوف الجيش، أو على ضوء التطورات السلبية لإسرائيل على الجبهة الشمالية في سورية.

من جهته واصل ليبرمان تحريضه على المقاومة الفلسطينية وعلى حركة حماس وحملها مسؤولية ما سيحصل، وقال أنه لا يوجد أبرياء في غزة وحماس دفعت ملايين الدولارات من أجل مواصلة محاولة الإضرار بالسياج الأمني. وفي محاولة منه لتأليب الرأي العام الفلسطيني بالقطاع ضد المقاومة وحماس، خاطب أهالي غزة قائلاً: "يجدر بسكان قطاع غزة أن يقوموا باستبدال قيادتهم بدلاً من الاحتجاجات العنيفة"، وزعم أن قيادة حماس أنفقت نحو ٢٨٠ مليون دولار على تطوير البنى التحتية المسلحة وحفر الأنفاق وإنتاج الصواريخ، وأن الحكومة الإسرائيلية وضعت قواعد أساسية وواضحة في مواجهة مسيرة العودة ولا تعترم تغييرها، مهدداً كل من يقترب من الحدود سيعرض حياته للخطر.

وأشار إلى أن جيش الاحتلال مستعدّ لأي سيناريو محتمل، مضيفاً: "إذا حاول الفلسطينيون إثارة الاستفزازات والإضرار بسيادة إسرائيل أو إذا حاولوا انتهاك أمن إسرائيل، ستكون هناك استجابة قوية وقوية جداً وحازمة من جانب قواتنا وسنستمرّ على نفس الخط من الاستجابة،

ونحن لا ننوي التصعيد وليس لدينا خطط لاحتلال غزة أو شن عملية عسكرية". وشدد على أنه لا توجد نية بتاتا لتغيير الأنظمة والتعليمات بشأن إطلاق النار على المتظاهرين، مدّعياً أن ما يجري ليس احتجاجات مدنية شعبية وإنما "أعمال إرهابية"، حسب زعمه.

وصادقت وزارة الأمن الإسرائيلية على توسيع مساحة الصيد في بحر غزة، من ستة أميال بحرية إلى تسعة، ضمن محاولاتها تخفيف التوتر والتصعيد والدفع نحو إلغاء فعاليات مسيرة العودة الكبرى السلمية، وقرر سلاح البحرية توسيع مساحة الصيد لثلاثة أشهر فقط، وأعلن أنه يندرج ضمن "التسهيلات التي أقرها وزير الأمن، أفيدور ليبرمان، للفلسطينيين في القطاع"، والتي تتمثل بزيادة ١٢٥ كيلومترا للصيد.

واستخدمت إسرائيل عدداً من الوسائل لإلغاء فعاليات مسيرة العودة الكبرى التي أخرجتها دولياً بسبب سلميتها، ولم ينجح القمع وارتكاب المجازر ولا الدعاية الإعلامية أو بعض الإجراءات بثني آلاف الفلسطينيين في القطاع عن المشاركة في هذه الفعاليات.

وتعرضت إسرائيل لانتقادات دولية وأممية ومنظمات حقوق الإنسان بسبب المجازر التي ارتكبتها ضد المدنيين الذين لم يشكوا أي خطر عليها، ورغم الجلسات والمداولات المكثفة، لم تتمكن إسرائيل حتى اليوم من إنهاء فعاليات مسيرة العودة الكبرى.

وُقِّل بأن مسؤولين في جهاز الاستخبارات المصري أجروا سلسلة اتصالات مع الفصائل الفاعلة على الأرض في غزة في محاولة لمنع تصاعد مسيرات العودة الكبرى، مشيرةً إلى أن القاهرة تدرس مجموعة من المقترحات من أجل ذلك، في مقدمة تلك المقترحات، فتح معبر رفح، بشكل استثنائي لمدة أسبوع، والسماح بدخول مزيد من شحنات المساعدات العاجلة لحلحلة الأوضاع في القطاع، ومنع انفجاره. وأفيد بأن وفداً أمنياً إسرائيلياً زار القاهرة، لبحث سبل تحجيم تظاهرات مسيرات العودة، لعدم جرّ المنطقة إلى حرب جديدة، لافتةً إلى أن تلك التظاهرات أصابت العدو بارتباك كبير، خصوصاً أنها ليست مسلحة من جانب الفلسطينيين، وهو ما يضع الاحتلال في مأزق أمام العالم. وأكدت المصادر أن استمرار التظاهرات الفلسطينية، بوتيرتها الحالية، على الحدود ستؤدي إلى اندلاع حرب جديدة على القطاع، وهي التحذيرات التي نقلها

الوفد الإسرائيلي الذي زار القاهرة لساعات عدة، مشيراً إلى أن إسرائيل ربما تلجأ إلى ضربة جوية موسّعة على عدد من الأهداف في قطاع غزة.

في مقابل ذلك، قلّت حركة حماس، من تحذيرات العدو وقالت إن "حماس تملك من القوة الكافية التي تؤلم الاحتلال حال أقدم على تلك الخطوة"، مضيفاً "لا تختبروا قوة حماس والفصائل، لأنكم ستفاجؤون بما لم تتوقعوه".

وقال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس اسماعيل هنية أن غزة التي حاصروها وجوّعوها وتأمروا عليها من أجل أن تنتفض في وجه المقاومة وأن ترفع الراية البيضاء، تخرج من تحت الأنقاض لتنتفض في وجه المحاصرين والمحتلين، وغزة بمسيرة العودة وكسر الحصار وشعبنا في كل أماكن تواجده يعلنون عن تمزيق مرحلة سياسية كاملة، ويبدأون مرحلة سياسية جديدة ويطوون صفحة الظلم والمفاوضات العبيثة والتنسيق الأمني؛ مؤكداً لمن يحاول الالتفاف على مطالبنا إننا سنستمر في مسيرة العودة جمعة بعد جمعة. موضحاً أن من تعود التنازل والتفريط لن يستطيع رؤية عشرات الآلاف يتوجهون لأراضيهم المحتلة، مبيناً أن "الذي يعيش حياة ملوثة لا يستطيع أن يستوعب أن هناك بشر أنقياء"؛ وشدد "سنظل أوفياء للوحدة الفلسطينية التي تمثلت في مسيرة العودة، والذي يريد أن يتخلى عن غزة، فغزة اليوم تقول أنها لن تتخلى عن الضفة والقدس وعن قضية فلسطين ومسيرة العودة شكلت ضربة لصفقة القرن وأحييت قضية اللاجئين وحق العودة والمسيرة أفشلت محاولات البعض المتاجرة بالقضية".

وتابع "لقد دشّنا مرحلة سياسية جديدة، وعلى القيادة أن تكون على مستوى هذا الحدث، والقيادة التي لا تعبر عن مشاعر شعبها ليست جديرة بهذه القيادة"، وقال "خطّطوا أن تخرج هذه الآلاف تجاه حماس، ولكن غزة بشبابها ونساءها ورجالها واعية وتعرف من يحاصرها ويعذبها وسنستمر في مسيرة العودة حتى تحقق أهدافها. سنستمرّ يوماً بعد يوم وجمعة بعد الأخرى حتى تصل إلى الذروة في ١٥ مايو"؛ وأكد لكل من يحاول الالتفاف على مطالب المسيرة أن شعبنا لن يقبل ذلك، "وأي قيادة تتماشى مع أي التفاف على هذه المطالب ستلفظه الجماهير، ونحن لا يمكن أن نكون إلا مع جماهير شعبنا".

فيما قال عضو مركزية فتح عباس زكي أن مسيرة العودة والجهود الشعبية المبذولة في قطاع غزة، ستدفع القضية الفلسطينية إلى الأمام، لافتاً إلى أن مسيرة العودة تحدي كبير لكل المؤامرات التي تهدف إلى تصفية القضية، وأنه رغم الخلافات الكبيرة بيننا وبين حركة حماس، إلا أن الشعب في غزة بكل مشاربه السياسية، وانتماءاته الفكرية خرج بشكلٍ موحدٍ لنجدة القضية، مضيفاً "أنَّ الشعب الفلسطيني في غزة سبق كل القيادات السياسية؛ وتابع: "شعبنا كان دائماً أكبر من قيادته وتجاوزها بمراحل كبيرة، وترك الخلافات والانقسامات الداخلية وتوجّه بصدده العاري إلى المحتل الذي يواجه مأزقاً حقيقاً المتمثل في إعادة حق العودة إلى الوعي الفلسطيني، مشيراً إلى أن مسيرة العودة ستترك أثراً في نفوس الشعب الفلسطيني وقواه الحية في جميع أماكن تواجده؛ وأضاف: الشعب الفلسطيني العظيم في غزة هدية من الله لفلسطين، ويستحق أن تنظر له القيادات السياسية بعين المسؤولية وتقدره عالياً".

التسوية والتطبيع

انطلقت أعمال الاجتماعات التحضيرية للقمة العربية في دورتها التاسعة والعشرين بالرياض، في ١٠-٤ ٢٠١٨، بمشاركة فلسطين، وبرئاسة المملكة العربية السعودية خلفاً للمملكة الأردنية الهاشمية، وناقش المندوبين الدائمين للدول الأعضاء بجامعة الدول العربية الإعداد لاجتماع وزراء الخارجية العرب التحضيري، وذلك على مدى جلستي عمل لاعتماد مشروع جدول أعمال القمة العربية ومناقشة بنوده، بالإضافة إلى مناقشة مشاريع القرارات للبنود المدرجة على مشروع جدول أعمال القمة المنوي عقدها منتصف الشهر الحالي؛ وسبقه اجتماع آخر لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على مستوى المندوبين الدائمين بمشاركة الدول الأعضاء في الهيئة وهي: "الأردن، وموريتانيا، والسعودية، وجيبوتي، والسودان" وذلك لمراجعة تقرير المتابعة الختامي لمتابعة تنفيذ قرارات قمة عمان ٢٠١٧؛ وعقد المسؤولون بالمجلسين الاقتصادي والاجتماعي العربي اجتماعاً غدا الأربعاء، لإعداد الملفات الاقتصادية والاجتماعية التي ستطرح

على مشروع جدول أعمال القمة تمهيدا لرفعها إلى الاجتماع التحضيري على المستوى الوزاري، الخميس المقبل.

وقال عضو اللجنة المركزية لحركة فتح د. محمد اشتية، إن الرئيس محمود عباس سيؤكد ويطلب في خطابه أمام القمة العربية المقررة الأحد ١٥-٤-٢٠١٨، ضرورة الالتزام بمبادرة السلام العربية وتنفيذها من ألفها إلى يائها وليس كما يريد البعض تطبيع العلاقة مع إسرائيل عبورا لواشنطن، وأن اللجنة المركزية أرادت أن تكون مدينة القدس عنوان هذه القمة رداً على قرار الرئيس الأمريكي الأخير بشأن القدس، مشيراً من جانب آخر إلى ضرورة التزام الدول العربية بالتزاماتها التي أقرتها في عيد القمم تجاه مدينة القدس، وأن فلسطين تريد من القمة العربية تعزيز استراتيجيتها المتعلقة بتعزيز صمود المواطنين وتثبيتهم على أرضهم.

وشدد على الموقف الفلسطيني الواضح تجاهها والتمثل بثلاث قضايا أولها أن الراعي الأمريكي لم يعد نزيها ولم يكن، ما يتطلب إنهاء الاحتكار الأمريكي للسلام، وثانياً أنه لا يوجد شريك للسلام في إسرائيل وثالثاً ما يتعلق بالنصوص التي يتحدث فيها ترامب أن القدس واللجئيين وحلّ الدولتين خارج النص فإنه لم يتبقَّ شيء للحديث عنه، مؤكداً أن الصفقة الأمريكية مرفوضة مسبقاً لأنه مهما جرى تعديلها فإنها لن ترتقي إلى مستوى الحد الأدنى الذي يمثل العدالة لشعبنا الذي جاء في إطار رؤية الرئيس محمود عباس للسلام.

وتعقيباً على تصريحات المبعوث الأميركي جيسون غرينبلات التي تحدث فيها عن تحسين الوضع الإنساني في غزة حال نبذت حماس العنف، قال اشتية أن الأحرى بغرينبلات أن يطالب الجانب الإسرائيلي برفع الحصار عن قطاع غزة، مبيّناً أن هذا الأمر يتعلّق بالحل الذي تريده الولايات المتحدة المسمّى "صفقة القرن".

وقالت وزارة الإعلام الفلسطينية أن تصريحات المبعوث الأميركي للسلام جيسون غرينبلات، التي أعلن فيها أن "يد الولايات المتحدة ممدودة لحركة حماس، لمساعدتها في تحسين الأوضاع المعيشية بغزة في حال نبذت العنف." تعتبر إقراراً بفشل مؤتمر واشنطن، الذي عقد حول الأزمة الإنسانية في غزة، في ١٣ آذار الماضي. ورأت في مساعي المبعوث الأميركي "تدخلاً سافراً في

التمثيل الفلسطيني الرسمي الذي تُعبّر عنه منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، والحارس لثوابتنا. كما يشكل محاولة يائسة لإظهار إدارة البيت الأبيض في موقع الوسيط النزيه للسلام".

واعتبرت تصريحاته "التفافاً على الشرعية الدولية، التي تُصنّف الضفة الغربية وغزة كياناً سياسياً محتلاً منذ حزيران ١٩٦٧، وهو احتلال يجب أن ينتهي، بموجب قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة". وجمدت التأكيد على أن موقف القيادة الفلسطينية من واشنطن ثابت ولن يتغير، ما دامت واشنطن تنقلب على القانون الدولي، وتتماهى في موقفها مع الاحتلال، وتدعم الاستيطان، وتتصرّف وكأن القدس ولاية أمريكية، تمنحها لمن تشاء!

من جهته قال نائب رئيس حركة "فتح" محمود العالول إن الولايات المتحدة الأميركية تسعى دائماً إلى تحويل القضية الفلسطينية من سياسية إلى إنسانية واقتصادية، وأضاف تعقيماً على تصريحات جيسون غرينبلات التي قال فيها أن "يد الإدارة الأميركية ممدودة لحماس حول تحسين الظروف المعيشية للمواطنين بغزة حال نبذت العنف"، وأن الإدارة الأميركية تحاول الاصطياد بالمياه العكرة، مؤكداً أن "فتح" تسعى دائماً تجاه الوحدة الوطنية.

وعلق أمين سر المجلس الثوري لحركة فتح، ماجد الفتياني، حول تصريحات الإدارة الأمريكية بمد يدها لحركة حماس في حال نبذت العنف لتحسين الظروف في القطاع، بالقول، إن واشنطن تحاول إيجاد منفذ لضرب المشروع الوطني وخلخلة موقف القيادة المتمثلة بالرئيس عباس، وأن الإدارة الأمريكية تحاول إيجاد مدخلاً فلسطينياً آخر، بعد أن سدّ الرئيس عباس كافة الطرق أمامها، لفتح علاقة بعيداً عن الثوابت الوطنية وبعيداً عن منظمة التحرير. وأشار إلى خطورة هذا التدخّل الأمريكي الذي يحاول خلق بدائل على الأرض ومهمّتنا جميعاً هي رفض هذه التدخّلات وهذا المشروع الأمريكي الخطير.

وأكد، عضو المكتب السياسي لحركة حماس، صلاح البردويل على أن الشعب الفلسطيني استطاع أن يقبر صفقة القرن وملحقاتها إلى الأبد من خلال مسيرات العودة والتضحيات التي

يقدمها، وقال: "إن الاحتلال الإسرائيلي يريد أن يعسكر انتفاضة الشعب الفلسطيني باتهام حماس بالمسؤولية عن مسيرات العودة الكبرى على الحدود الشرقية لقطاع غزة".

ومن جهةٍ أخرى وفي مقابلة مع مجلة "ذا أتلانتيك" الأمريكية، قال ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان: "أعتقد أن كل الناس في كل مكان لهم الحق في العيش في سلام وأعتقد أن لكل من إسرائيل والفلسطينيين الحق في دولة خاصة بهم على نفس الأرض ويجب أن يكون لدينا اتفاق سلام يضمن الاستقرار للجميع وتطبيع العلاقات والسعودية ليس لديها مشكلة مع اليهود"؛ وقال: "لدينا الكثير من المصالح مع إسرائيل".

وبيّن تحقيق جديد لمجلة "نيويورك"، أن ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، عرض مبادرة خاصة به تتضمن الاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل وشرعنة غالبية المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، وأن لديه خطط "لتغيير الشرق الأوسط من أقصاه إلى أقصاه، وبضمن ذلك السياق الإسرائيلي - الفلسطيني".

ويصف التحقيق علاقات بن سلمان مع كبار المسؤولين في البيت الأبيض، وعلى رأسهم، جاريد كوشنر، المستشار الخاص للرئيس دونالد ترامب لشؤون الشرق الأوسط، وصهره أيضاً؛ وأشار إلى أن كوشنر كان قد قام بزيارة سرية للسعودية، في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، واجتمع مع بن سلمان. وكانت خطته الأصلية التركيز على ما يسمى "عملية السلام"، ولكنه قرر في النهاية تحويل الأنظار إلى "توحيد الصفوف" مقابل إيران.

ونقلت المجلة الأميركية عن مسؤول فلسطيني قوله أن الزعماء العرب بالتعاون مع إدارة ترامب مارسوا ضغوطاً شديدة على عباس. وكان الهدف "حل قضية القدس لبناء جبهة موحدة ضد إيران". وأضاف المسؤول نفسه "إذا لم تكن القدس على الطاولة، فلن نوافق أبداً".

وأضاف التقرير أن البيت الأبيض ينظر إلى السعودية وبن سلمان، وكذلك لإسرائيل، كعوامل مركزية في تغيير الشرق الأوسط. ونقل عن مسؤول سابق في أجهزة الأمن الأميركية حديثه عن جلسة في المجلس الأميركي للأمن القومي، والتي تناولت نفوذ إيران المتصاعد في

المنطقة، مضيفاً أنه بالنسبة للولايات المتحدة فإن "المرساة هي إسرائيل والسعودية، وأنه لا يمكن النجاح في الخليج بدون السعودية".

وقال المسؤول الأمني الأميركي إنه خلافاً لإدارة الرئيس السابق، باراك أوباما، الذي عمل على خلق توازن بين الرياض وطهران، فإن إدارة ترامب "تري في دور بن سلمان في المعادلة الجديدة مهما لدرجة الاستعداد للدفع بمكانته في السعودية وتعزيز قوته كعامل للتغيير". من جهته أكد الرئيس المصري، أن تحقيق السلام في منطقتنا من شأنه أن ينزع عن الإرهاب إحدى الذرائع التي لطالما استغلها، والوقت قد حان لمعالجة شاملة لقضية العرب المركزية وهي القضية الفلسطينية على أساس إقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

وقال الجنرال شاحور المنسق السابق للاحتلال في الأراضي المحتلة، أن "مظاهرات العودة التي ينظمها الفلسطينيون على حدود قطاع غزة لم تفاجئه"، معللاً ذلك بأنه "في ذروة مرحلة القطيعة مع الفلسطينيين وعدم وجود عملية سلام؛ تكون هذه المرحلة، والتي يمكن تسميتها فوضى؛ وأن "الخروج من هذه الفوضى يكمن في الحوار مع حركة حماس، صحيح أنها منظمة مُعادية، ولا نتحدث معها، لكن كان يجب المبادرة إلى إجراء اتصال معها منذ البداية، وهو ما كان سيمنع اندلاع مثل هذه المظاهرات؛ وأوضح شاحور الذي صدر مؤخراً كتابه الجديد حول مذكراته الشخصية بعنوان "من خارج الصندوق"، أنه عند الحديث عن إزالة الحصار عن قطاع غزة يمكن القول بضرورة إقامة ميناء هناك لإدارة نوع من الحياة الخاصة بالفلسطينيين، وإلا فإنهم سوف يصعدون من خطواتهم ضدنا.

وأكد أن "المواجهة العسكرية المتوقعة في غزة قادمة لا محالة"، محذراً أن "حماس قد تبادر بإطلاق النار، وفتح هذه الجولة من الحرب الجديدة، مع العلم أن القبة الحديدية التي تحوزها إسرائيل لن توفر لها حماية مطلقة أمام جميع القذائف التي تحوزها حماس، وسوف تطلقها على المدن البعيدة نسبياً عن غزة".

وأشار إلى أن حل الدولتين مع الفلسطينيين لم يعد قابلاً للتطبيق، لأنها أصبحت فكرة خيالية، وباتت بحاجة لمزيد من النقاش، وهو يتفق مع وجهة نظر رابين باعتبار أن قيام السلطة الفلسطينية بجانب "إسرائيل" هي أخف الضررين، لكن الإشكال أن هذه السلطة ليس لديها القدرة الآن للتحويل إلى دولة مستقلة.

وأشارت مصادر فلسطينية مقربة من السلطة في رام الله؛ بأن الرئيس عباس يستشعر تكتلاً عربياً ضده من جانب المحور الذي يضم مصر والسعودية والإمارات، بعد تمكنهم من استمالة حركة "حماس" إلى صفهم أخيراً، وأنه يدرك جيداً أن أيامه باتت معدودة، خصوصاً في ظل إدراكه أن الولايات المتحدة رفعت يدها عنه، ومنحت الضوء الأخضر لتجهيز بديله.

وأشارت إلى أن المرحلة الراهنة يمكن تسميتها بصراع بديل عباس، ليس بين الرئيس الفلسطيني والأطراف الإقليمية، ولكن بين السلطة الفلسطينية وحركة "فتح" وقوى إقليمية داعمة لها من جهة، وأطراف إقليمية وعربية مناوئة للمعسكر الأول، موضحة، في الوقت ذاته، أن أميركا فيما يخص معركة ما بعد عباس، ليست منحازة بدرجة كبيرة، ولكن هناك سباقاً نحو إقناع كل معسكر للولايات المتحدة بخياره.

ولفتت المصادر إلى أن حركة "فتح" - جناح اللجنة المركزية، يبحث من بين ثلاثة أسماء، هم محمود العالول، وجبريل الرجوب، ورئيس جهاز الاستخبارات ماجد فرج للاختيار من بينهم، في ظل ارتفاع أسهم الأخير أميركياً، في حين يعد العالول هو الأقرب للاختيار من جانب اللجنة.

الاعتقال الإداري

أطلقت هيئة شؤون الأسرى والمحررين ونادي الأسير، والهيئة العليا لمتابعة شؤون الأسرى والمحررين، يوم الثلاثاء ١٠-٤-٢٠١٨، فعاليات إحياء يوم الأسير الفلسطيني، والذي يصادف في الـ ١٧ من نيسان الحالي؛ وفعاليات يوم الأسير ستتضمن مسيرات ومهرجات وندوات

ومؤتمرات، تشمل كافة محافظات الوطن والشتات، تشارك بها كافة المؤسسات، أبناء الشعب الفلسطيني إلى الوقوف بجانب الأسرى والمشاركة الفاعلة في هذه الفعاليات، ومساندة الأسرى لأن هذا العام مختلف فالمعركة على شرعية نضال المعتقلين حيث تسعى إسرائيل إلى تجريدهم من مكانتهم القانونية والإنسانية والوطنية، من خلال القوانين والتشريعات التعسفية وآخرها احتجاز أموال الأسرى والشهداء.

ودعت الأمين العام للأمم المتحدة بإعلان إسرائيل دولة فصل عنصري، لأنها تشبه ما قام به نظام "الأبرتهيد"، وبأن توضع على قائمة العار لانتهاكها حقوق الإنسان، ووضع جيش الاحتلال والمنظمات والجمعيات الإسرائيلية على قائمة الإرهاب العالمي. ودعت البرلمانات الدولية إلى مقاطعة برلمان العدو بسبب ما يقوم به من تشريع قوانين عنصرية تشكل خطراً على حياة الإنسان الفلسطيني، وتمسّ حقوقه، وشدّدت على ضرورة مقاطعة إسرائيل، وتجميد الاتفاقيات معها، وعزلها لأنها تتصرف كدولة فوق القانون.

من ناحيته، قال رئيس نادي الأسير قدورة فارس، إن دولة الاحتلال تشن حرب استنزاف ضد الشعب الفلسطيني، وهذا عمل ممنهج هدفه بث روح اليأس بين أبناء شعبنا والأسرى وعائلاتهم؛ وطالب المجتمع الدولي بنصرة شعبنا وقضيته، كذلك تفعيل الحركة الشعبية في الضفة الغربية، والقدس المحتلة، لنصرة الأقصى والأسرى، وهذا من شأنه أن يعزز حالة الإرباك والأزمة للمؤسسة الأمنية الإسرائيلية؛ وشدد على ضرورة بلورة استراتيجية وطنية كفاحية، للتعامل مع قضية الأسرى، والعمل وفقها، داعياً إلى مقاطعة إسرائيل وخلق مناخ لحالة ثورة شعبية ضد الاحتلال.

فيما بدأ المعتقلون الإداريون الفلسطينيون في سجون الاحتلال، يوم الخميس ١٢-٤-٢٠١٨، تزامناً مع انطلاق فعاليات يوم الأسير الفلسطيني؛ خطوات تصعيدية ضد الاعتقال الإداري، بينها مقاطعة العيادات وعدم تناول الأدوية، قبل الدخول في إضراب مفتوح عن الطعام؛ ويقع في سجون الاحتلال قرابة ٦٥٠٠ معتقل فلسطيني، بينهم ٤٥٠ معتقلاً إدارياً.

مع الإشارة إلى أن المعتقلين الإداريين يواصلون مقاطعة محاكم الاعتقال الإداري بكل مستوياتها منذ قرابة شهرين.

والاعتقال الإداري هو قرار حبس دون محاكمة تُقره المخابرات الإسرائيلية، بالتنسيق مع القائد العسكري في الضفة الغربية المحتلة، لمدة تتراوح بين شهر إلى ستة أشهر، ويتم إقراره بناء على "معلومات سرية أمنية" بحق المعتقل. وعادة ما تمدد السلطات الإسرائيلية الاعتقال الإداري مرات عديدة، بذريعة أن المعتقل يعرض أمن إسرائيل للخطر.

وأفاد تقرير حقوقي لمؤسسات تعنى بشؤون الأسرى والمحررين، إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت خلال آذار ٢٠١٨، ٦٠٩ فلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة، منهم (٩٥) طفلاً، و(١٣) امرأة. ووفق التقرير، فقد بلغ عدد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال حتى تاريخ ٢٨ شباط ٢٠١٨ نحو ٦٥٠٠، منهم ٦٢ امرأة، بينهم ٨ فتيات قاصرات، فيما بلغ عدد المعتقلين الأطفال في سجون الاحتلال نحو ٣٥٠ طفلاً.

اعتقال النساء:

وقال رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين عيسى قراقع إن قوات الاحتلال نفذت نحو ١٥ ألف حالة اعتقال في صفوف النساء الفلسطينيات منذ عام ١٩٦٧؛ وأضاف خلال حفل تكريم موظفات الهيئة ونادي الأسير لمناسبة يوم المرأة العالمي أن ٦٢ أسيرة فلسطينية لازلن يقبعن في سجون الاحتلال، من بينهم ٨ جريحات، و ١٠ قاصرات، و ٢٠ امرأة متزوجة، و ٣ أسيرات محتجزات بأوامر اعتقال إداري.

و أن الأوضاع النفسية لغالبية الأسيرات في سجن الدامون صعبة ومعقدة، حيث أن الأحكام الأخيرة التي صدرت بحقهن كانت بمثابة صدمة لهن، مما خلق حالة نفسية غير عادية، قد تزداد تعقيدا مع مرور الوقت؛ و أنه يعيش في سجن الدامون اليوم ٢٥ أسيرة، جميعهن في قسم واحد، وإن هذا العدد الكبير والاحتفاظ قد يكون سبباً إضافياً في الاضطرابات النفسية الموجودة حالياً في السجن.

ومن جهةٍ أخرى صادقت الهيئة العامة للكنيست، بالقراءتين الثانية والثالثة على مشروع قانون يتيح احتجاز جثامين الشهداء منفذي العمليات وفرض شروط على جنازاتهم من قبل قائد المنطقة" في الأجهزة الأمنية التابعة لسلطات الاحتلال؛ وبحسب مشروع القانون، الذي تقدم به وزير الأمن الداخلي، غلعاد إردان، سيكون بمقدور الشرطة عرقلة تسليم جثامين الشهداء الفلسطينيين الذين ينفذون عمليات ضد أهداف إسرائيلية، إذا ما توقعت بزعم وجود مظاهر تضامن مع القتل أو العملية، خلال الجنازة.

ويمنح القانون المعدل، قائد المنطقة في جيش الاحتلال الإسرائيلي صلاحية تأخير تسليم جثامين الشهداء إلى عائلاتهم، بذريعة ضمان تشييعهم دون اضطرابات؛ كما سيكون بوسع الشرطة الإسرائيلية، إصدار أمر إداري، يقضي بعرقلة تسليم جثامين منفذي العمليات الفلسطينيين، حتى يتعهد منظمو الجنازات، بالإيفاء بجميع شروط الشرطة.

ومن بين الشروط التي يفرضها الاحتلال، تحديد عدد المشاركين في الجنازة وهويتهم، ومنع مشاركة شخص معين، وتحديد مسار الجنازة وموعد إقامتها، وتحديد أغراض يمنع استعمالها خلال الجنازة؛ ويمنح القانون كذلك للشرطة، في حالات استثنائية، الحق في تحديد مكان الدفن، وإمكانية فرض كفالة مالية على منظمي الجنازة.

وتحتجز السلطات الإسرائيلية ٢٥٣ جثماناً لفلسطينيين منذ عدة سنوات، بينهم ١٦، منذ تشرين الأول ٢٠١٥، بحسب الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء.

المجلس الوطني

قال رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون، انه تم توجيه دعوات لـ ٧٠٠ عضو من اعضاء المجلس الوطني للمشاركة في دورته التي ستعقد في رام الله في ٣٠-٤-٢٠١٨. وأشار إلى أن هناك بنداً سيناقش انتخاب لجنة تنفيذية جديدة، موضحاً أن هناك اقتراحاً آخر لاستيعاب عدد من الكفاءات الفلسطينية في المجلس الوطني من رؤساء الجامعات ورجال الاعمال والاقتصاد لتعويض المتوفين من اعضائه والبالغ عددهم ٨٠.

وكشفت وثائق مسرية عن كيفية إضافة واستبعاد الأسماء من المشاركة في جلسات المجلس الوطني المقررة في مدينة رام الله، على عكس المعين بشأن عدم تغيير واستبدال أسماء الأعضاء؛ وكان رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون، قد أعلن أنه لا توجد لدى القيادة الفلسطينية أو هيئة رئاسة المجلس أية نوايا لإضافة أعضاء جدد أو استبدال أعضاء المجلس الوطني الذين توفوا خلال السنوات الماضية، إلا وفق حصص الفصائل، وحسب ممثلي المنظمات الشعبية في المجلس؛ وأكد على موقفه الراض لفكرة إقصاء أعضاء في المجلس تحت أي ذريعة، مبرراً موقفه بأن هكذا إجراءات غير دستورية ولا تتوافق مع النظام الداخلي للمجلس وقوانين منظمة التحرير.

فيما قال الرئيس عباس بأن قوة وبقاء وصحة منظمة التحرير هي الأساس، لأنها العنوان الأوحى للمشروع الوطني الفلسطيني المتمثل بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية؛ وأضاف: لذلك علينا أن نبذل كل جهد ممكن من أجل أن يعقد المجلس الوطني، وأن يتم النصاب فيه، وأن تمر أعماله بهدوء وسلاسة، حتى نثبت أن هذه المؤسسة العظيمة هي عنوان المشروع الوطني الفلسطيني".

في سياق آخر، أكد عضو مركزية فتح اشتية على أهمية دورة المجلس الوطني ليس فقط بالمحتوى السياسي وما يمثله المجلس من مظلة عليا للشعب الفلسطيني؛ وإنما أيضا لتعزيز الشرعية الفلسطينية ممثلة باللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وتعزيز مؤسساتها كونها الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا.

وأكد عضو المجلس الثوري لحركة "فتح"، عبد الله عبدالله على أن المجلس الوطني قام بإرسال الدعوات للفصائل الفلسطينية، والشخصيات الوطنية، للمشاركة بالمجلس الوطني؛ بما في ذلك النائب والقيادي في حركة فتح محمد دحلان، والنواب المحسوبون عليه، لافتاً إلى أن الدعوة اعتيادية.

وأضاف أن حركة "فتح" وقيادات الفصائل جميعها تتلقى دعوة من المجلس الوطني، كونها هي المسؤولة والجهة المخولة في إرسال الدعوات؛ ودعا قيادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، لتلبية نداء الوطن، والمشاركة في جلسات المجلس الوطني.

وقال "نبيل شعث" مستشار الرئيس عباس للشؤون الخارجية والعلاقات الدولية، إن عقد المجلس الوطني يمثل فرصة تاريخية للشعب الفلسطيني، لمواجهة التحديات والإصرار على التمسك بالشرعية الوطنية.

وقال أن الرئيس عباس طلب منه تولى الجانب الدولي من المجلس، وسأقوم بالدعوة لعقد مؤتمر دولي جنبا إلى جنب مع المجلس الوطني "تحت مسمى فلسطين الآن وفي المستقبل"، مؤكداً أنه سيشهد حضور شخصيات دولية هامة وتم دعوة كافة برلمانات العالم، وسيعقد قبل المجلس الوطني بيوم.

وفي سياق آخر، أكد شعث أن المشهد الذي كرسه شعبنا في التعبير عن إرادته الصلبة التي أودت بما سميت "صفقة القرن" تجعلنا نرى إبداعاً شعبياً وفيه إرادة شعبية وتوحد شعبي وإبداع وابتكار وفضح للعدو الإسرائيلي أمام العالم.

ونحن ذاهبون إلى مزيد من النضال الشعبي والحراك الدولي، وحتى الآن لم نقدم أوراقنا كاملة للجناية الدولية لكي تحاكم أشخاصاً بأعينهم، ونحن متوجهون للجمعية العامة مرة أخرى".

من جهته قال الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نايف حواتمة، إن أعمال اللجنة التحضيرية التي اجتمعت في بيروت في ٢٠١٧ اتخذت قرارات بتشكيل حكومة وحدة وطنية من كل الفصائل والتيارات لإنهاء الانقسام وتمكين الحكومة الموحدة لممارسة كافة أعمالها في غزة، وبالتوازي مع ذلك تواصل اللجنة التحضيرية أعمالها لوضع آليات لبناء المجلس الوطني وعندها تنتهي عملية الانقسام على يد حكومة وحدة وطنية شاملة وهو ما لم يحدث، وإن المسؤول عن تعطيل أعمال اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني الفلسطيني هي المصالح الفئوية الضيقة، ومصالح طبقية وزعماتية داخل حركتي "فتح" و"حماس"، مطالباً بعدم تكرار الخطأ مرة أخرى، وأن على الذين عطلوا هذا من قبل أن يتحلوا بالمسئولية الكاملة أمام الجميع،

وأنه: "إذا لم تجتمع لجنة تحضيرية تُحضّر للمجلس الوطني التوحيدي لن نكون شركاء وسيكون المجلس تفردى وانفرادي ويعمق الانقسامات".

المصالحة

نفى مسؤول الملف الفلسطيني في المخابرات العامة المصرية اللواء سامح نبيل، أى تصريحات تتعلق بالمصالحة أو غيرها على أى من وسائل الإعلام؛ ودعا وسائل الإعلام لتوخي الحذر في نقل أي تصريحات عن لسانه؛ وكانت وسائل إعلامية نقلت عن اللواء سامح نبيل، أنه قال: "ما ذكره الرئيس عباس حول إبلاغه وزير المخابرات بأن المطلوب من حركة حماس تسليم غزة بالكامل أو عدم تحمله المسؤولية غير صحيح؛ بل إن الرئيس السيسي طلب من وزير المخابرات العامة اللواء عباس كامل في لقائه الأخير مع الرئيس محمود عباس توصيل رسالة واضحة للرئيس محمود عباس مفادها إما أن تلتزم بما تم التوقيع عليه في القاهرة بخصوص اتفاق المصالحة بالرعاية المصرية ونحن من يتكفل بإقناع حركة حماس بما هو مطلوب أو تتحمل المسؤولية الكاملة عن أي مواقف أخرى قد تتسبب في عرقلة الجهود المصرية وإفشالها وهذا ما لن تقبله مصر وسيكون له ما بعده وأن مصر سوف تتصرف وفق مكانتها ومسؤوليتها ووفق متطلبات المرحلة".

ومن جهة أخرى أوضحت المصادر أن رئيس جهاز الاستخبارات المصري، عباس كامل، بصدد القيام بزيارة جديدة إلى رام الله، للقاء الرئيس عباس، في محاولة لإحداث خرق في موقفه ورفع "العقوبات الموقعة من جانب السلطة على قطاع غزة".

وأكدت المصادر أن استمرار التظاهرات الفلسطينية، بوتيرتها الحالية، على الحدود ستؤدي إلى اندلاع حرب جديدة على القطاع، وهي التحذيرات التي نقلها الوفد الإسرائيلي الذي زار القاهرة لساعات عدة، التقى خلالها مسؤولين بارزين في الاستخبارات العامة.

من جهتها، قالت مصادر في حركة "فتح" إن "السلطة ترى فرصة حقيقية لاستثمار الأوضاع الراهنة للضغط إقليمياً على حركة حماس، لإجبارها على تمكين الحكومة من القطاع، أو فليواجه الجميع تبعات الانفجار المرتقب"، بحسب تعبير المصادر.

وكشفت مصادر أمنية في قطاع غزة عن مشاركة أجهزة أمن مصرية في التحقيقات الخاصة باستهداف موكب رئيس حكومة الوفاق، رامي الحمدالله، خلال زيارته إلى غزة، وإن الجانب المصري لمس بشكل كبير تعاون الأجهزة الأمنية في غزة وحركة حماس؛ وحرصهما على التوصل إلى الجناة الحقيقيين، رافضة اتهام أي طرف قبل الإعلان الوشيك عن نتائج التحقيقات، والتي تحمل مفاجآت؛ وأن القاهرة تؤدي دوراً كبيراً، عبر محققين وتقنيات فنية مصرية، في التحقيقات التي تُجرى في قطاع غزة، للتوصل للجناة وسد الذرائع أمام محاولات إفشال المصالحة الداخلية التي ترعاها مصر.

وكان رئيس السلطة محمود عباس، أكد أن تفجير موكب الحمدالله في غزة، هدفه فصل القطاع عن باقي أجزاء الوطن، متهماً حركة "حماس" بالوقوف خلفه؛ و اضاف إن "القيادة الفلسطينية تعرف تماماً أن حماس هي التي تقف وراء التفجير"، مضيفاً، خلال اجتماع للقيادة الفلسطينية، "بذلنا كل ما نستطيع لإنجاح المصالحة وتذليل كل العقبات في طريقها، لكن اصطدمنا بنتيجة صفر تمكين للحكومة ومن يقول غير ذلك كاذب". وتابع "لا نريد نفاقاً بعد الآن، حماس لا تريد المصالحة". وأوضحت المصادر الدبلوماسية أن الوزير كامل طالب قيادات السلطة، بإقناع عباس بعدم التصعيد، إعلامياً وسياسياً مع حركة "حماس" وقطاع غزة، مؤكداً لهم أن الوفد الأمني المصري الموجود حالياً في القطاع، سيتولى تهدئة الأجواء مع "حماس" وباقي الفصائل.

وأكد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح جمال محيسن على أهمية أن يكون هناك اجابة واضحة عبر الوفد الأمني المصري من حركة حماس على مطلب الرئيس عباس بضرورة تمكين الحكومة من استلام كل الملفات المتعلقة بإدارة قطاع غزة أو أن تتحمل كافة المسؤولية عن استمرار (انقلابها)؛ و يبدو أن اجابة حماس التي لم تصلنا حتى اللحظة تتمثل بالتصريحات

الأخيرة للبردويل بأن المصالحة قد انتهت؛ واعتبر أن "هناك مجموعة متنفذة في حماس منتفذة من استمرار الانقسام ولن تقبل بانتهائه.

من جهته قال عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح" عباس زكي: إن الصراع مع حركة حماس لتمسكها في حكم غزة، وعدم دفعها لاستحقاقات المصالحة لا يعني أن تدفع غزة الثمن . وأكد أن الرئيس عباس أبلغ مدير المخابرات العامة المصرية عباس كامل خلال لقاء جمعه بالأخير؛ أن السلطة مستعدة لممارسة عملها في قطاع غزة، وتحمل جميع المسؤوليات، شريطة أن تتخلى حماس عن الدور الذي يمنع السلطة من ممارسة عملها كسلطة واحدة، صاحبة سيادة في غزة مؤكداً على أن "المصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام ممرٌ إجباري يجب على الجميع العبور فيه، وهو شرطٌ أساسي لتحقيق الانتصار على المحتل الإسرائيلي، من دون ذلك عبثاً نحاول".

وقال صلاح البردويل القيادي في حماس، بأن المصالحة تعني أن يكون هناك وحدة بالمشاركة السياسية، ولكن للأسف البعض فهم أن المصالحة تسليم من جهة إلى جهة؛ وشدد على أن مصطلح التمكين أساء للشعب الفلسطيني، ولا رجوع إلى المصالحة بمعنى التمكين، الذي يريده الرئيس عباس، ورئيس حكومة الوفاق رامي الحمدالله .

في حين وَقَعَت أخبار صرف رواتب موظفي السلطة في الضفة دون قطاع غزة، كالصاعقة على أهالي قطاع غزة، الذين اعتبروا قطع الرواتب كاملةً هو بمثابة رفع الأجهزة عن ميت ينتظر تكفينه، بعد قطع جزء من رواتبهم لأشهر عدة، فكانوا يتوقعون حل الأزمة لا تعميمها.

الرئيس عباس هدد قطاع غزة، ولكن أهالي القطاع لم يكن يتوقعوا أن تهديده سيكون بقطع أرزاقهم ولقمة عيشهم، في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعانون منها منذ عدة سنوات. ويرى المراقبون أن الاحتمالات تقود إلى ٣ سيناريوها:

الأول: يتمثل في تسليم حركة حماس قطاع غزة، وهو احتمال ضعيف في ضوء تصريحات قادة حماس الأخيرة.

الثاني: أن تدفع هذه الأوضاع باتجاه حرب تجاه إسرائيل.

الثالث: وهو المرجح والأقوى، فهو يتمثل في انفصال قطاع غزة، واستمرار السلطة في قطع صلتها بالقطاع، مشيراً إلى أن هذا الاحتمال هو جزء من التفكير "الإسرائيلي" بحيث تستدرج الأمور لهذا الوضع، فهي تعمل على الخيار.

وفيما ترى وجهة نظر أخرى أن هناك خيارات بعد انقطاع الرواتب كاملة، وهي الصمت والتكيف، أو الانفجار في وجه إسرائيل، أو الانفجار في وجه حركة "حماس". والمتوقع أن لا تطول الأزمة وستعود الرواتب بسبب ضغوط خارجية على الرئيس عباس.

وكان الرئيس عباس قد أكد في اجتماع اللجنة المركزية لحركة "فتح"، أنه تحدث مع المصريين بشأن المصالحة، وأبلغهم بكل وضوح، إما أن "تستلم كل شيء، بمعنى أن تتمكن حكومتنا من استلام كل الملفات المتعلقة بإدارة قطاع غزة من الألف إلى الياء، الوزارات والدوائر والأمن والسلاح، وغيرها، وعند ذلك نتحمل المسؤولية كاملة، وإلا فكل حادث حديث".

وفي إشارة واضحة إلى ما سيكون عليه الوضع لاحقاً، أكد عباس أنه "إذا رفضوا (حماس) لن نكون مسؤولين عما يجري هناك"، موضحاً أنه ينتظر الجواب من "الأشقاء" في مصر، "وعندما يأتينا نتحدث ونتصرف في ضوء مصلحة الوطن ومصلحة الشعب الفلسطيني".

وسبق لعباس التهديد بقطع كل شيء عن غزة عقب التفجير الذي تعرّض له موكب رئيس الحكومة رامي الحمدالله ورئيس جهاز المخابرات ماجد فرج شمالي القطاع، قبل أسابيع، لكن تدخلاً مصرياً أوقف مؤقتاً تنفيذ التهديدات تحت وقع الحديث مجدداً مع "حماس"، إلا أن ذلك لم يحدث حتى الآن.

وقبل عام بالضبط، خفّضت السلطة الفلسطينية رواتب موظفيها في غزة البالغ عددهم نحو ٧٠ ألفاً، عبر خصومات وصلت إلى ما يزيد عن ٣٠ في المائة من قيمتها، وحوّلت أعداداً كبيرة إلى التقاعد الإجباري، ما أحدث أزمة اقتصادية ونقصاً حاداً في السيولة النقدية في أسواق القطاع، وأربك كل شيء في القطاع المحاصر.

قال الناطق باسم حكومة رام الله يوسف محمود إن كلمة رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية، كرست الانقسام وذبحت الوحدة الوطنية؛ وتأتي ضمن نهج تكريس

الانقسام والابتعاد الممنهج عن جهود استعادة الوحدة الوطنية، ومحاولة لحرف الحراك الجماهيري العظيم عن أهدافه، وحصره من خلال تصويره على أنه حراك فصيل بعينه. وأضاف أن الحكومة "تعرب عن شديد أسفها وألمها إزاء الحال الذي وصلنا إليه، ووصل إليه أبناء شعبنا، خصوصاً بعد ستة أشهر من بناء الأمل على المصالحة التي توجت بسيل التصريحات المعادية والمحاولة الإجرامية لاغتيال رئيس الوزراء رامي الحمد الله، ورئيس جهاز المخابرات العامة ماجد فرج، واليوم تتوج بما حملته كلمة هنية من تكريس للانقسام وذبح للمصالحة الوطنية".

من جهته قال النائب جمال الخضري رئيس اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، إن المساس برواتب الموظفين غير قانوني، والتفريق بين الموظفين على أساس الانتماء أو مكان السكن خطير، وهو تمييز يهدد النسيج الاجتماعي؛ وناشد المسؤولين بسرعة العودة إلى القانون، وصرف رواتب الموظفين كاملة دون أي اقتطاع وبأسرع وقت؛ مؤكداً أن حاجات الناس وحقوقها يجب أن تبقى خارج أي تجاذبات سياسية، أو حسابات فصائلية، فالجميع أبناء شعب واحد، وقضية واحدة، ومصير واحد، والحقوق يجب أن تكون مصانة ومحفوظة .

ويجب أن نعمل جميعاً على إنجاز الوحدة الوطنية، والشراكة في تحمل المسؤولية، لأن الوحدة هي صِمام الأمان والرافعة للمشروع الوطني وبدونها لا يمكن تحقيق أي إنجاز.

وأرسل مركز الميزان لحقوق الإنسان رسالة عاجلة لرئيس الوزراء رامي الحمد الله، ناشده فيها العمل على صرف رواتب موظفي السلطة في قطاع غزة؛ وأكد أن تأخر صرف رواتب موظفي الحكومة بغزة وما يرافقه من شائعات بث مشاعر اليأس والإحباط في نفوس الموظفين وأسرهم ؛ وشدد المركز على أن دعم صمود الشعب من شأنه أن يساعد في مواجهة الضغوط التي تمارس على الحكومة والقيادة السياسية، معرباً عن أمله بأن تستمر الجهود المبذولة لإنهاء الانقسام، وأن تصل إلى نهايتها باستعادة الوحدة.

